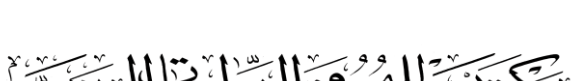

سنن الإمام أبي داود

المؤلف:

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني الإمام، شيخ السُّنَّة، مقدم الحفاظ، ومحدث البصرة، ولد سنة (٢٠٢هـ)، اشتغل بالعلم وهو صغير، ورحل وتلقى عن شيوخ كثيرين، برع في الحديث وغيره، وصار إماماً من أئمة المسلمين وأحد الحفاظ الكبار، وصنف المصنفات النافعة، منها: السنن، والقدر، والمراسيل، والزهد.

ومن أشهر شيوخه: سليمان بن داود العتكي (ت٢٣٤هـ)، ويحيى بن معين البغدادي (٢٣٣ هـ)، وقتيبة بن سعيد (ت:٢٤٠هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

ومن أشهر تلاميذه: ابنه أبو بكر بن أبي داود (ت٣١٦هـ)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، وأَبُو الطيب أَحْمَد بْن إِبْرَاهِيم بْن عَبْد الرَّحْمَنِ ابن الأشناني.

توفي سنة (٢٧٥هـ)[١].

اسم الكتاب:

السُّنَن، كما سماه به مؤلفه في رسالته إلى أهل مكة[٢]،قال في رسالته إلى أهل مكة: "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب "السنن" أهي أصح ما عرفت في الباب".

موضوع الكتاب، وسبب تأليفه:

نص أبو داود رحمه الله على جمع أحاديث الأحكام[٣] وقد أورد بعض الكتب في غير الأحكام؛ كالحروف والقراءات، والفتن والملاحم والعلم، والأدب، والطب، والسنة، وغيرها، لكن الغالب عليه أحاديث الأحكام، حتى عد كتابه من كتب الأحكام، ويعتبر هو كتاب الفقهاء، فقد جمع ما يستدل به للأحكام الشرعية.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٠/٧٥)، والتقييد (٢٧٩) وسير أعلام النبلاء (٢٢١/٠٣-١٣)، وبذل المجهود للسخاوي (٧٦-١١٠).

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (٢٢).

(٣) المصدر السابق (٣٤-٣٥). وانظر: معالم السنن (١/٦-٧).

وقال أبو داود في وصف سننه في رسالته لأهل مكة: "فَإِنَّكُم سَأَلْتُم أَن أذكر لكم الْأَحَادِيث الَّتِي فِي كتاب السّنَن أَهِي أصح مَا عرفت فِي الْبَاب؟، ووقفت على جَمِيع مَا ذكرْتُمْ فاعلموا أَنه كَذَلِك كُله... وهو كتاب لا تَرِدُ عليك سُنَّةٌ عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه، ... ولا أعلم شيئًا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ... وأما هذه المسائل – مسائل الثوري ومالك والشافعي – فهذه الأحاديث أصولها"(١).

شرط أبي داود في سننه(٢):

١- يُخرّج أصح ما عرف من الأحاديث، وقد انتقاها من (٥٠٠٠٠٠) حديث(٣).

٢- ويخرج الأحاديث الأكثر شهره، قال أبو داود: "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحي بن سعيد والثقات من أئمة العلم"(٤).

٣- لا يخرج حديث رجل متروك الحديث مجمع على تركه، ويُخرج حديث من لم يُجمع على تركه(٥).

وذكر الحازمي أن شرط أبي داود إخراج أحاديث طبقة من الرواة لازموا شيوخهم، لكنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين القبول والرد، أما في المتابعات والشواهد فإنه يُخرج أحاديث الضعفاء والمجاهيل(٦).

٤- أن يكون إسناد الحديث متصلا غير منقطع ولا مرسل، وقد يخرج ما فيه انقطاع إن لم يوجد في الباب حديث متصل.

٥- يخرج الإسناد العالي وإن كان ضعيفًا، ويترك الأصح لنزوله.

---

(١) رسالة أبي دواد إلى أهل مكة (٢٨-٢٧).

(٢) انظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة (٢٢-٣٤)، وشروط الأئمة السنة (٩٢-٨٨)، وشروط الأئمة الخمسة (١٥١ – ١٥٤).

(٣) انظر: معالم السنن (٤ / ٣٦٦)، وتاريخ بغداد (١٠ / ٧٥)، والحطة (٢١١-٢١٨).

(٤) رسالة أبي داود لأهل مكة (٢٩)، وانظر: رسائل في الحديث النبوي المجموعة الأولى الاطلاقات الإجمالية (٢١١/١).

(٥) بين ابن حجر أن المراد به إجماع خاص، وذلك أن كل طبقة لا تخلو من متشد ومتوسط، فإذا أجمع أصحاب الطبقة الواحدة على ترك رجل تركه، وإن اختلفوا فيه خرج حديثه، انظر: فتح المغيث (١/١١٢).

(٦) شروط الأئمة الخمسة (١٥٠-١٥٤).

٦- مذهبه الاحتجاج بالحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى من رأي الرجال[١].

ترتيبه:

رتبه على الكتب الفقهية، وقسم الكتب إلى أبواب تفصيلية حسب الموضوعات التي يوردها، وتتميز تبوياته بالدقة واستنباط الأحكام من الأحاديث مباشرة وكأنه كتاب فقهي، ويورد الأحاديث داخل الأبواب على أحسن ترتيب وأبدع نظام[٢].

منهج الكتاب وطريقة ترتيبه:

بين أبو داود منهجه في كتابه في رسالته إلى أهل مكة[٣]، ويتلخص الكلام على منهجه في النقاط الآتية:

١- أن كتابه أصل في أحاديث الأحكام، لم يخلطه بأحاديث الزهد والرقاق وفضائل الأعمال، قال أبو داود في:"وَإِنَّمَا لم أصنف فِي كتاب السّنَن إِلَّا الْأَحْكَام وَلم أصنف كتب الزّهْد وفضائل الْأَعْمَال وَغَيرهَا، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَة آلَاف والثمانمائة كلهَا فِي الْأَحْكَام، فَأَما أَحَادِيث كَثِيرَة فِي الزّهْد والفضائل وَغَيرهَا من غير هَذَا لم أخرجه"[٤].

٢- أنه ذكر في الباب أصح ما وقف عليه، ثم يذكر الضعيف في المتابعات والشواهد.

٣- لا يورد في الباب إلا حديثاً أو حديثين غالباً، طلباً للاختصار وقرب المنفعة، ولا يعيد الحديث إلا إذا كان فيه زيادة كلمة أو نحوها.

٤- إذا كان للحديث طريقان أو أكثر؛ فإنه يذكر الأول بإسناده ومتنه، ثم يذكر إسناد الثاني، وقد يذكر طرفاً من المتن وقد لا يذكره، ويعقبه بقوله "بمعناه" أو "بنحوه"، يفعل ذلك طلباً للاختصار.

٥- أنه لم يرو في كتابه عن راو متروك عنده.

٦- وفي الصناعة الفقهية يشرح الغريب أحيانًا[٥]، وربما يوضح المراد من الحديث، قد يذكر الأقوال

---

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح (١/٤٣٦).

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (٢٠).

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (٢٢-٣٤).

(٤) المصدر السابق (٤٣).

(٥) سنن أبي داود (٤٥١، ١٤٩٧، ١٩٤٠، ٢١٠٤، ٤١٢٨، ٤٢٠١).

الفقهية في المسألة، وينسبها إلى أصحابها، ويبين الأحاديث المنسوخة[١]، ويذكر بعض الفوائد المتعلقة بالأحاديث، ويذكر بعض القواعد والفوائد العلمية.

الصناعة الحديثية:

١- ينبه على الانقطاع في الأسانيد وعدم سماع الرواة بعضهم من بعض[٢].

٢- يُبيّن العلل وأوهام الرواة، ويُميز المحفوظ من الشاذ[٣].

مثال ذلك: أنه أخرج حديث أنس: "كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه"، ثم قال: "هذا حديث منكر"، وإنما يُعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ اتخذ خاتما من وَرِقٍ، ثم ألقاه»، والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام[٤].

٣- يشبه صنيعه صنيع مسلم في الحرص على تمييز ألفاظ الشيوخ، واختلافهم في الصيغ والأنساب وألفاظ المتون، ونحو ذلك[٥].

٤- يتكلم في الرواة جرحًا وتعديلا[٦]، ويسمي المشهورين بالكنى ويكني المشهورين بأسمائهم، ويُعين المهمل، ويُبين المبهم[٧].

٥- يستعمل رمز (ح) للدلالة على التحويل من إسناد إلى آخر[٨].

٦- تحليه بالدقة والأمانة العلمية، وذلك في مظاهر كثيرة، منها:

- إذا روى عن الحارث بن مسكين قال: "قُرئ على الحارث بن مسكين وأنا شاهد"[٩].

لأنه لم يقصده بالتحديث[١٠].

---

(١) سنن أبي داود (٨١٣، ٢٤٢١، ٣١٦٢، ٣٧٩٠).

(٢) سنن أبي داود (٣٨١، ٥٣٤، ٦١٦، ٨٨٦، ٢٢١٨، ٢٦٩٦، ٣٣٩٠، ٤١٠٤).

(٣) سنن أبي داود (١٤، ١٥، ٥٢، ١٧٣، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٢٨، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٣٨، ٤٠٠، ١٦١٦-١٦١٨).

(٤) سنن أبي داود (١٩).

(٥) سنن أبي داود (١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٣٧، ٥٧٢، ٧١٠، ٧٤١).

(٦) سنن أبي داود (٢٤٨، ٢٨٧، ١٢٧٠، ٣٦٢٠، ٣٧٤١).

(٧) سنن أبي داود (٤٠١، ٦٦٦، ١٣٧٦، ١٥٢٥، ١٥٨٨، ٤٥٦٤).

(٨) سنن أبي داود (٤٢، ٦٢، ٧٢، ١٥٠، ٢٣٥، ٣٤٣، ٣٦٢، ٣٨٥، ٨٤٧).

(٩) سنن أبي داود (٣٠١٧، ٣٠٤٣، ٣٢٨٨، ٣٧٤٨، ٣٩١٤، ٤٧١٥).

(١٠) انظر: فتح المغيث (٢/ ١٦٥).

– إذا زاد في نسب راو من الرواة؛ ميز كلامه ولم يصله بالاسم مباشرة[١].

أقسام أحاديث سنن أبي داود ودرجاتها[٢]:

اشتمل كتاب أبي داود على خمسة أقسام من الحديث:

الأول: الصحيح المتفق عليه، وهو الصحيح لذاته.

الثاني: ما يشبه الصحيح، وهو الصحيح لغيره.

الثالث: ما يقارب الصحيح، وهو الحسن لذاته.

الرابع: الضعيف ضعفًا غير شديد؛ فمنه ما يتقوى بالمتابعات والشواهد ويكون حسناً لغيره، ومنه ما لا يتقوى ويبقى صالحًا للاعتبار.

الخامس: ما فيه وهن شديد (الضعيف جدا)، فيبينه ولا يسكت عليه.

الاعتذار لأبي داود عن إخراج الأحاديث الضعيفة، من ثلاثة أوجه:

١– رواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأوردها وبين ضعفها.

٢– أنه لم يشترط الصحة كما اشترطها البخاري ومسلم.

٣– أن فعله كفعل الفقهاء وسائر العلماء في إيراد الأدلة التي يحتج بها في الجملة ولإيضاح أن مقام الاستدلال والاحتجاج أوسع، ولا يلزم قصره على ما سلم من العله، إذا وجد ما يعضده وموافقته للأصول وعدم وجود ما يعارضه وقد يكون فيها مما استدل به، ولا يستقيم الاستدلال مع ضعفها ونكارتها ويبين ذلك.

ما سكت عنه أبو داود [٣]:

ذكر أبو داود أن ما سكت عنه فهو صالح، وفي بعض النسخ حسن، واختلف العلماء في ذلك على أقوال:

---

(١) سنن أبي داود (٣٢، ٤٣ ، ٧٢، ٨٢، ١١٧، ١٢٩، ١٤٥).

(٢) انظر: معالم السنن (٤/٣٦٦)، وتاريخ بغداد (١٠/٧٥)، وشروط الأئمة السنة (٩٢–٨٨)، والنكت الوفية للبقاعي (١/٢٥٧)، والحطة (٢١١–٢١٨).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢١٤–٢١٥)، وميزان الاعتدال (١/٧٤)، والمعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر (٥٧)، والنكت على ابن الصلاح (١/٤٣٥–٤٤٤)، والنكت الوفية (١/٢٥٧)، وبذل المجهود للسخاوي (٧١–٧٠).

القول الأول: أنه صالح للاحتجاج، وهو قول ابن عبد البر، والزركشي، وغيرهما.

القول الثاني: أنه صالح للاعتبار، وهو قول الذهبي وغيره.

القول الثالث: أنه على أقسام:

١- ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

٢- ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣- ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد (الحسن لغيره)، وأحاديث هذين القسمين (الحسن لذاته ولغيره) كثيرة في سنن أبي داود.

٤- ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يُجمع على تركه غالبًا.

وكل هذه الأقسام تصلح للاحتجاج عند أبي داود.

٥- ما هو ضعيف بين الضعف، ويسكت عنه اكتفاء بظهور حاله، وقد يسكت عنه لذهول منه، وقد يكون سكوته في بعض النسخ أو الروايات عنه، ويكون قد تكلم عنها وبين عللها في نسخ أو روايات أخرى؛ ففي رواية ابن العبد من الكلام على الأسانيد والرواة ما ليس في اللؤلؤي وابن داسه، وحينئذٍ فينبغي التوقف في نسبة السكوت إليه حتى تتفق النسخ على ذلك، ويمكن الاستفادة من نقل العلماء لسكوته مثل ابن عبد البر، والمنذري، والنووي، وغيرهم.

أما ما كان فيه وهن شديد فإنه يبينه غالبًا، والأحاديث التي سكت عنها أبو داود وفيها ضعف شديد قليلة جداً، وهذا القول هو اختيار ابن حجر[١]، وعلى كل حال فالغالب أن ما سكت عنه داخل في الاحتجاج ولهذا اطلق عليه بعض أهل العلم كالمنذري والنووي التحسين.

عدد أحاديث سنن أبي داود:

بلغ عدد أحاديثه: (٥٢٧٤) حديثاً بالتكرار، و (٤٨٠٠) حديثاً من غير تكرار، بحسب طبعة الرسالة.

وبلغ عدد الكتب فيه (٣٥) كتابًا، وعدد الأبواب (١٨٧١) بابا.

روايات سنن أبي داود:

روى كتاب "السنن" عن أبي داود جمع من أهل العلم، من أشهرهم:

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/١٤٥، ٣٨٧، ٤٣٢).

١- أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي (٣٢٠هـ)، وهو وراق أبي داود[١]، وروايته تقارب رواية ابن داسه.

٢- أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (٣٢٨هـ)، المعروف بأبي الحسن الوراق[٢]، وروايته فيها من الكلام على الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وقد جاء عنه أنه سمع "السنن" من أبي داود ست مرات[٣].

٣- أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي (٣٣٣هـ)، وروايته من أصح الروايات؛ فقد سمع السنن مرات عديدة، آخرها في السنة التي توفي فيها أبو داود، وهو آخر من روى «السنن» عنه، وقد رواها عن اللؤلوي جماعة، من أشهرهم أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي (ت٤١٤ هـ)[٤]، وعنه الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ)، وهذه الرواية هي المعتمدة للكتاب، خاصة في بلاد المشرق[٥].

٤- أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري المعروف بابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ)، وهي رواية ناقصة، سقط منها كتاب الفتن والملاحم، والحروف والقراءات، والخاتم، ونحو النصف من كتاب اللباس، وفاته أيضًا من كتاب الوضوء، والصلاة، والنكاح أوراق كثيرة[٦].

٥-أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسه البصري التمار (ت٣٤٦هـ)، وروايته من أشهر الروايات، لا سيما في بلاد المغرب، وهي قريبة من رواية اللؤلؤي والاختلاف بينهما غالبا بالتقديم والتأخير[٧]، وفيها أحاديث زائدة على رواية اللؤلؤي، لكن هذه الزيادات حذفها أبو داود في آخر حياته، كما ذكر أبو عمر الهاشمي، راوي السنن عن اللؤلؤي، والله أعلم.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٧ / ٤٣٣)، والحطة (٢١٦).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٣/٣١٣).

(٣) انظر: النكت على ابن الصلاح (١/٤٤١)، ومقدمة تحقيق رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ومقدمة طبعة مؤسسة الرسالة للسنن.

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٤٦٢/١٤)، والأنساب (١٣/ ٣٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٢٥).

(٥) انظر: معالم السنن (٣٦٣/٤)، والأنساب (٢٣٣/١١)، والسير (٣٠٧/١٥)، والحطة (٢١٦).

(٦) انظر: التقييد (١٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٤٠٧)، والحطة (٢١٦).

(٧) انظر: معالم السنن (٤/٣٦٧).

عناية العلماء بسنن أبي داود[١]:

أعتنى العلماء بسنن أبي داود، قال محمد بن مخلد: "لما صنف كتاب السنن، وقرأه على الناس؛ صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف، يتبعونه ولا يخالفونه، وأقر له أهل زمانه بالحفظ والتقدم فيه"[٢]، ومن صور عناية العلماء بسنن أبي داود:

أولاً: الترجمة لرجاله

كتب ترجمة لرجال أبي داود على سبيل الانفراد؛ منها:

تسمية شيوخ أبي داود، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ). وهو مطبوع.

كتب لرجاله ضمن رجال الكتب الستة:

١- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ).

٢- الكمال في أسماء الرجال، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٠٠ هـ)، وقد تفرعت عنه كتب كثيرة؛ مثل: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ) وغيره.

ثانيا: مختصراته

١-مختصر سنن أبي داود، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، وعليه حاشية له نفيسة، مطبوعة.

٢-مختصر سنن أبي داود، لمصطفى ديب البغا.

وكلاهما مطبوع.

ثالثا: شروحه، وهي كثيرة، من أهمها:

١- معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ).

٢- تهذيب سنن أبي داود وحل مشكلاته، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي

---

(١) مناهج المحدثين (١٣٦).

(٢) انظر: الأنساب (١١/٢٠٠)، والتقييد (٥٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٣٨)، والحطة (٢١٦).

الدمشقي، الشهير بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، وهو تهذيب لمختصر المنذري، مع زيادات وتعليقات نفيسة.

٣- شرح سنن أبي داود لأبي العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي (ت٨٤٤هـ).

٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي(ت١٣٢٩هـ).

٥- بذل المجهود في حل أبي داود، لخليل أحمد السَّهارَ نُفُوري (ت١٣٤٦هـ).

وجميعها مطبوعة.

رابعا: المستخرجات عليه، وممن عمل عليه مستخرجا:

١-أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي (ت٣٣٠هـ)[١].

٢-قاسم بن أصبغ القرطبي (ت ٣٤٠هـ)[٢] .

٣-أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (٤٢٨هـ)[٣].

خامسا: زوائده

١-إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة، لسيد كسروي حسن. وهو مطبوع.

٢-زوائد أبي داود على الأصول الثمانية رسالة دكتوراه لمحمد بن هادي المدخلي.

سادسا: أشهر طبعاته، وهي كثيرة، منها[٤]:

١. طبعة دار الرسالة العالمية – دمشق، سنة (١٤٣٠هـ)، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي. وهي ملفقة من عدة روايات للسنن.

٢. طبعة دار التأصيل القاهرة باعتناء مركز البحوث وتقنية المعلومات في الدار، (١٤٣٦هـ) وقد

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/٣٩)، والرسالة المستطرفة (٣٠).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٧٣)، والرسالة المستطرفة (٣٠).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/١٩١)، والرسالة المستطرفة (٣٠).

(٤) والدراسات العلمية حوله كثيرة في جوانب عديدة منها، بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، أبو داود وجهوده في الحديث، رسالة ماجستير لعبد الوهاب السامرائي، ما سكت عنه أبو داود مما في إسناده ضعف، رسالة ماجستير لمحمد بن هادي المدخلي، أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث، رسالة ماجستير لمعوض بلال العوفي.

اعتمدت فيها رواية اللؤلؤي، مع إثبات فروق رواية ابن داسة وغيرها في الحواشي.

****

المراجع:

- الوجيز في مناهج المحدثين، تأليف: محمد بن عبد الله القنّاص، نشر: مركز تدوين للبحوث والدراسات الحديثية، بريدة، توزيع: دار أطلس الخضراء، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م.